الانتهاكات الاسرائيلية المفروضة على حركة التجارة الفلسطينية في المحافظات الشمالية
خلال العدوان الاسرائيلي على المحافظات الجنوبية- قطاع غزة

منذ السابع من أكتوبر- تشرين الاول 2023 عمدت سلطات الاحتلال على تشديد الحصار على كافة المحافظات الشمالية، بما يشمل زيادة عدد الحواجز العسكرية وتقطيع أواصر الضفة الغربية، مما أدى إلى منع وإعاقة حركة وتنقل الاشخاص، والبضائع بين مختلف المحافظات، إضافة إلى فرض الإجراءات التي أدت إلى إعاقة حركة الاستيراد والتصدير للخارج، مما يؤثر سلباً على أداء مختلف القطاعات الاقتصادية، وخاصة القطاع الصناعي والزراعي.

حركة الاستيراد

من أجل رصد على هذه الانتهاكات والمعيقات وتتبع آثارها، فقد تم تنفيذ استطلاع لأكبر المستوردين في مجال المواد الغذائية خاصة (الرز، الطحين، الزيوت النباتية، اللحوم المجمدة، الألبان ومشتقاتها، العصائر، والمواد التموينية المختلفة) نظرا لأهمية هذا القطاع في الحفاظ على الأمن الغذائي في الظرف الراهن، وقد شمل هذا الاستطلاع 51 مستورداً بما يشمل عملية الاستيرد من دول العالم، ومن اسرائيل، وعملية التوزيع في المحافظات الشمالية.

60.8% من مستوردي المواد الغذائية في االمحافظات الشمالية أفادوا بانهم يواجهون مشاكل في الاستيراد من دول العالم خلال الفترة الحالية

بينت نتائج استطلاع الرأي ان هناك 60.8% من كبار مستوردي المواد الغذائية يواجهون مشاكل في عملية الاستيراد من دول العالم خلال الظروف الحالية التي تعيشها الأراضي الفلسطينية المحتلة.

عبر الموانئ الاسرائيلية:

تركزت هذه المشاكل في حجز جزء من البضائع في الموانئ الاسرائيلية، وزيادة مدة التفتيش والفحص الأمني ومما ترتب عليه من تكاليف إضافية في التخزين أو بدل أرضيات، إضافة إلى تحويل جزء من البضائع من ميناء اشدود الى ميناء حيفا، وساهم هذا في زيادة تكلفة النقل، علاوة على ارتفاع قيمة التأمين البحري.

وقد أظهرت النتائج أن متوسط الارتفاع في تكاليف النقل بلغت حوالي 15% مقارنة مع الوضع ما قبل العدوان، في حين ان متوسط الارتفاع في تكاليف الارضيات والتخزين بلغ 22%، مقابل ارتفاع بنسبة 57% في تكاليف التأمين.

كما أفاد بعض مستوردي المواد الغذائية أن هناك بعض الشركات الموردة من الخارج أصبحت تمتنع عن التصدير، علاوة أن بعض شركات النقل البحري ترفض القدوم بسبب العدوان الحالي.

نظرا لهذه المعطيات فقد أشار بعض المستوردين ان ذلك يحد من قدرتهم على استيراد بعض السلع التموينية الاساسية في الظروف الراهنة، مثل الحبوب، الارز، الزيوت النباتية، واللحوم المجمدة.

عبر جسر الملك حسين \ اللنبي

تم إغلاق الجسر التجاري أمام حركة جميع البضائع في بداية العدوان الاسرائيلي ولمدة أسبوع وتم تقليص ساعات العمل عليه مؤخرا .

أشار بعض المستوردين الى ارتفاع كبير في تكاليف نقل الحاويات المبردة على جسر الملك حسين خلال الفترة الماضية من 1500 دينار أردني الى 3200 دينار للشحنات الواردة من دول الخليج خاصة.

35.3% من مستوردي المواد الغذائية في المحافظات الشمالية أفادوا بانهم يواجهون مشاكل في الاستيراد من اسرائيل خلال الفترة الحالية

فيما يتعلق باستيراد المواد الغذائية من إسرائيل ، أفاد 35.3 ٪ من المستوردين أنهم يواجهون عدة مشاكل في عملية الاستيراد خلال الوقت الحالي. وأبرز هذه المشاكل هي أن عملية استيراد البضائع من إسرائيل أصبحت أكثر تعقيدا بسبب الإغلاق المستمر للمحافظات الفلسطينية والحاجة إلى استخدام طرق بديلة ، وغالبا ما تكون هذه الطرق غير ممهدة ووعرة ، مما يؤدي إلى زيادة في تكاليف الاستيراد من إسرائيل.

كما خفضت المصانع والمستوردون الإسرائيليون حصة السوق الفلسطينية من السلع التي يصنعونها أو يستوردونها.

صعوبة حركة الأشخاص والبضائع بسبب الحصار الإسرائيلي على المحافظات الشمالية

في مطلع العام 2023، وثّق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية 565 عائقًا أمام الحركة والتنقل في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وشملت هذه العوائق 49 حاجزًا يتمركز أفراد القوات الإسرائيلية أو الشركات الأمنية الخاصة عليه بصفة دائمة، و139 حاجزًا يتمركز هؤلاء الأفراد بين الحين والآخر، و304 متاريس طرق وسواتر ترابية وبوابات طرق، و73 جدارًا ترابيًا وعائقًا على الطرق وخندقًا. ومع بداية العدوان الاسرائيلي قامت القوات الاسرائيلية بتشديد الخناق على الضفة الغربية وزيادة هذه الاجراءات مما تسبب في تقطيع أوصال الضفة الغربية وصعوبة حركة الأشخاص والبضائع بين محافظات الضفة الغربية.

أفاد 94% من المستوردين أنهم يواجهون مشاكل في عملية التوزيع نتيجة لإجراءات الاحتلال ، مثل إغلاق الطرق وإقامة الحواجز، واقتحام المدن والتجمعات الفلسطينية ، وأفادوا بأن مركباتهم التجارية تعرضت للعديد من الهجمات الإرهابية من قبل المستوطنين أثناء عملية نقل البضائع وتوزيعها بين محافظات الضفة الغربية. وقد خلق هذا الخوف وانعدام الأمن بينهم خوفا من التعرض للقتل على أيدي منظمات إرهابية للمستوطنين وأجبرهم على الحد من عملياتهم اللوجستية بين المحافظات.

أدت هذه الإجراءات إلى ارتفاع تكاليف النقل والتوزيع بنسبة 50٪ عما كانت عليه قبل العدوان الاسرائيلي على فلسطين.

حركة التصدير:

تم التركيز في هذا الاستطلاع على القطاعات الصناعية العاملة في الصناعات الغذائية، وبعض الصناعات التصديرية مثل قطاع صناعة الحجر والرخام، الصناعات البلاستيكية، الجلدية والاحذية، الورقية، والادوية، في مختلف المحافظات الشمالية، وقد شمل الاستطلاع 80 مصنعاً من المصانع الكبيرة العاملة في هذه القطاعات، بما يشمل عملية التصدير من دول العالم، ومن اسرائيل، وعملية التوزيع في المحافظات الشمالية، حيث ان 66% من هذه المنشآت الصناعية تصدر منتجاتها للخارج.

تصدير المنتجات الصناعية إلى دول العالم

61% من المصدرين في المحافظات الشمالية أفادوا بانهم يواجهون مشاكل في التصدير إلى دول العالم خلال الظروف الحالية

أظهرت نتائج استطلاع الرأي أن 61% من المصدرين الفلسطينية في المحافظات الشمالية يوجهوان مشاكل عديد في عملية التصدير إلى دول العالم في الظروف الحالية، في حين أفاد 11% فقط انهم لا يواجهون مشاكل في التصدير.

من أبرز هذه المشاكل إغلاق المعابر بشكل كامل بعض الايام، او محدودية دوام المعابر في الأيام الأخرى وخصوصاً على جسر الملك حسين، مما تسبب في حجز البضائع المصدرة لعدة أيام، اضافة إلى ارتفاع تكاليف الشحن والنقل، وبالتالي ارتفاع تكاليف التصدير.

كما اشار جزء من المصدرين الى ان اغلاق الطرق ما بين المحافظات شكل احد المشاكل الرئيسية في التصدير والوصول للمعابر.

حيث أفاد بعض أصحاب المصانع ان تكلفة نقل المنتجات ما بين المحافظات او للوصول الى المعابر والحدود او الى جسر الملك حسين قد تضاعفت، و أفاد احد المصدرين ان تكلفة نقل الكونتينر الواحد ارتفعت من 4500 شيكل (1110 دولار) الى 10000 شيكل (2466 دولار) ، كما أفادت إحدى شركات الادوية ان تكلفة الكيلوغرام للتصدير او الاستيراد ارتفعت ما بين 6-8 دولار امريكى.

تصدير المنتجات الصناعية إلى اسرئيل

75% من المصدرين في المحافظات الشمالية أفادوا بأنهم يواجهون مشاكل في التصدير الى اسرائيل خلال الظروف الراهنة

افاد 75% من المصدرين بانهم يواجهون مشاكل عدة في عملية التصدير إلى اسرائيل خلال الوقت الراهن، ومن ابرز هذه المشاكل اغلاق الطرق ما بين المحافظات، وصعوبة الحركة والتنقل والوصول الى المعابر مع اسرائيل، اضافة الى اغلاق المعابر بداية الحرب، والعمل الجزئي خلال الظروف الحالية من خلا فتح معابر محددة مثل ترقوميا، الجلمة وافرعام شعور، كما افاد بعض المصدرين انهم يواجهون مشاكل في التحصيل من الشركات الاسرائيلية (الديون والشيكات الراجعة).

توزيع المنتجات الصناعية في المحافظات الشمالية والجنوبية والقدس الشريف

85% من المصانع المستطلع أراؤها افادت بانها تواجه مشاكل في توزيع منتجاتها في المحافظات الشمالية

أفاد 85% من اصحاب المنشآت الصناعية بأنهم يواجهون معيقات في توزيع منتجاتهم في مختلف المحافظات الشمالية، نتيجة لاجراءات الاحتلال الاسرائيلي من إغلاق للطرق، وهجمات المستوطنين، واجتياح المدن والتجمعات الفلسطينية.

بما يتعلق بالتوزيع وبيع المنتجات في القدس الشريف فقد أفاد 46% من اصحاب المنشآت الصناعية انهم يواجهون مشاكل في عملية البيع وتوزيع البضائع خلال الظروف الحالية، بينما أشار 5% من انهم لا يواجهون مشاكل في التوزيع، في حين أفاد ان 49% من المنشآت الصناعية انها لا توزع منتجاتها في القدس الشريف. على صعيد آخر أفاد 25% من المنشآت الصناعية المستطلع أراءها انها كانت توزع منتجاتها في المحافظات الجنوبية، وان التوزيع في الوقت الحالي توقف بشكل كامل.

استيراد المواد الخام اللازمة للقطاع الصناعي

62% من المصانع في المحافظات الشمالية تواجه مشاكل في الظروف الحالية في استيراد المواد الخام من الخارج

فيما يتعلق بالمواد الخام اللازمة للصناعة والمستوردة من الخارج، أفاد 62% من اصحاب المصانع انهم يواجهون مشاكل ومعيقات في عملية استيراد هذه المواد خلال الظروف الراهنة، اما بخصوص المواد الخام والتي يتم استيرادها من اسرائيل فقد أشار 68% من اصحاب المصانع أنهم يواجهون مشاكل في عملية الاستيراد.

ويلاحظ ان تكلفة استيراد المواد الخام من دول العالم قد ارتفعت بشكل كبير، حيث أفادت احدى المصانع بارتفاع تكلفة استيراد للطن الواحد بحوالي 1000 شيكل (246.6 دولار)، وتكلفة تحويل الشحن من ميناء اسدود الى ميناء حيفا من 1200 شيكل (296 دولار) الى 6000 شيكل (1479 دولار) للكونينر الواحد.

الطاقة الانتاجية للمصانع الفلسطينية

28% من المصانع في المحافظات الشمالية تعمل بطاقتها الانتاجية الاعتيادية، و56% منها تواجه مشاكل في وصول العاملين

نتيجة القيود الإضافية التي تم فرضها على المحافظات الشمالية بعد السابع من أكتوبر، فقد اضطرت العديد من المنشآت الصناعية الى تخفيض طاقتها الانتاجية الاعتيادية، حيث أفاد 28% من أصحاب هذه المنشآت فقط أنهم يعملون بالطاقة الانتاجية الاعتيادية، اما الباقي فقد اضطروا الى تخيفض طاقتهم الانتاجية أو التوقف عن العمل تماما، ويعود ذلك الى تراجع الطلب على المنتجات وصعوبة توزيعها سواءً بين المحافظات الشمالية او القدس الشرقية أو إلى المحافظات الجنوبية، إضافة لمعيقات التصدير،أاو بسبب صعوبة الحصول على المواد الخام او عدم تمكن العاملين من الوصول لاماكن عملهم، حيث أفاد 56% ان هناك مشكلة في وصول وانتظام العاملين في هذه المصانع بسبب الاجراءات الاسرائيلية التعسفية.

تراجع الانتاج والتصدير في قطاع الحجر والرخام، القطاع التصديري الاول في فلسطين

ابرزت نتائج استبيان تم اعداده من قبل الاتحاد أن 38% من المنشآت الصناعية في هذا القطاع متوقفة عن العمل بشكل كامل في الوقت الراهن، و51% تعمل بشكل جزئي (ما بين 30% –40% من طاقتها الانتاجية الاعتيادية)، في حين أن 10% من المنشآت فقط تعمل بكامل طاقتها الانتاجية، كما بينت النتائج ان التراجع الكلي في الانتاج بحدود 73%، كما اظهرت النتائج ان هناك تراجع كبير في التصدير، حيث وصلت نسبة الانخفاض الى 70% للصادرات الى اسرائيل، و80% الى دول العالم.

وتجدر الاشارة الى ان قيمة الواردات السلعية المرصودة في العام 2021 بلغت 7.8 مليار دولار امريكي، منها 4.2 مليار دولار (53.1%) تأتي كاستيراد مباشر من اسرائيل: 1.9 مليار دولار (24.4%) تأتي من خلال ميناء اسدود، 616 مليون دولار (7.9%) من خلال ميناء حيفا، و452 مليون دولار (5.8%) من خلال جسر الملك حسين، و81 مليون دولار (1.0%) من خلال يافا، و ما قيمتة 615 مليون دولار من خلال معابر اخرى.

اما فيما يخص الصادرات السلعية المرصودة للعام 2021 بلغت 1.357 مليار دولار امريكي، منها 86.1% يصدر مباشرة الى اسرائيل، و8.3% يصدر من خلال جسر الملك حسين، و5.6% يصدر من خلال معابر اخرى.